

موحد أم يريد الاستقلال التام. وفي الوقت الحالي، يفضل معظم سكان الجنوب خيار الانفصال. ومع ذلك فإنه من المرجح تماما أن يقنع الموقف الجديد في مختلف المناطق غير العربية في الشمال وحتى بين العرب بصورة متزايدة، سكان الجنوب بأنه في ظل السودان جديد ناشئ، ستتحقق مصالحهم من خلال كونهم شركاء في المسرح القومي الأوسع نطاقا بشكل أفضل من اقتطاعهم قطعة صغيرة من هذه الدولة العظيمة المحتملة.

أما بالنسبة للحكومة، فإنه إذا لم تتعاون بصورة بناءة، مما يؤدي إلى إعادة الهيكلة على أساس المساواة والكرامة المشتركة، فإنها ستقع في نهاية الأمر ضحية لحركات تمرد متقاربة من جميع أنحاء البلاد وإذا عارضت الإصلاح فإنها ستلحق بالأمة مأساة أكبر حجما.

فرانسيس دينج وزير سابق للدولة للشؤون الخارجية في السودان، وعمل كممثل للأمن العام للأمم المتحدة لشؤون النازحين الداخليين في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٤ وهو الآن أستاذ أبحاث لشؤون السياسات الدولية، والقانون والمجتمع بكلية الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز. البريد الإلكتروني: fdeng1@jhu.edu

- يوفر غطاء استراتيجيا لإدارة الموقف. كما أنه يمنح الاتحاد الأفريقي السلطة لإثبات قدرته على إدارة الأزمات الأفريقية، بمساندة دولية.

ويتعين أن يتصدر جدول الأعمال توفير المساعدات الإنسانية والحماية للمدنيين. كما أن التوصل إلى وقف لإطلاق النار موثوق به وإجراء مفاوضات حسن نوايا أمران أساسيان أيضا لخلق ظروف تتيح القيام بالأعمال الإنسانية وحماية المدنيين. ولكن ينبغي أن تتصدر قائمة الأولويات أيضا إبرام اتفاق السلام بين الحكومة من جهة والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان من جهة أخرى والذي تم التوصل إليه بوساطة الهيئة الحكومية للتنمية "الإيجاد" (وهي اتحاد إقليمي لدول القرن الأفريقي وشرق أفريقيا) بمساندة دولية قوية، لاسيما من جانب الولايات المتحدة، والنرويج والمملكة المتحدة. وسوف يسفر هذا عن تشكيل حكومة جديدة ستكون أفضل قدرة على حسم النزاع في دارفور والمناطق الأخرى في الشمال.

ويمنح الاتفاق الجنوب الحق في أن يقرر من خلال استفتاء بعد فترة انتقالية مدتها ستة أعوام ما إذا كان يريد البقاء في نطاق السودان

وبدأ قيام الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان بتحويل الحرب من أجل الانفصال إلى حرب من أجل تحرير كل البلاد يحظى بالاستجابة لدى المناطق غير العربية في الشمال، ومن ثم أدى ذلك إلى تفجير أسطورة الثنائية بين الشمال والجنوب الشديدة التبسيط. وبدأت هوية ثالثة، تضم المسلمين السود المهتمين في الشمال ترسخ نفسها. وكان النوبة والفونج أول المنضمين إلى الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان. ونظم البيجا في الشرق، ومواطنو دارفور السود وحتى النوبيون في أقصى الشمال معارضة ضد الحكومة المركزية.

وعلى هذا الأساس لا يمكن فهم الأحداث التي تشهدها دارفور دون ربطها بالتطورات في البلاد ككل. وفي مناطق نجوك دنكا من أبيي والنوبة وفونج المجاورة كانت المليشيات العربية المعروفة باسم المرحلين مساوية للمليشيا الجنجاويد في دارفور. وطالما بقي المتمردون يمثلون تهديداً، لا يمكن توقع امتلاك الحكومة الإرادة لنزع أسلحة المليشيات ومعاقبتها. ونظرا لأن الحكومة ستقاوم أي تدخل دولي، فإن الموقف الذي اتخذته الاتحاد الأفريقي - على أساس أن المشكلة أفريقية ويتعين أن يحسمها الأفارقة

في وسط الاضطراب الشديد : احتمالات عودة العراقيين النازحين تبدو كئيبة

بقلم: ديفيد رومانو

العراق من إيران والمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠٠٣ نازحين داخليين. وتتضمن المجموعات الرئيسية الأخرى للنازحين الداخليين الجدد ما بعد الحرب العرب الذين فروا من كركوك وكذلك الأكراد - الذين يعتبرهم المتمردون متعاونين مع العدو - والذين أرغموا على ترك منازلهم في المدن التي يقطنها العرب السنة في وسط العراق. ويعتقد أن القتال الذي دار مؤخرا بين المتمردين والقوات الأمريكية في الفلوجة وحولها أدى إلى نزوح أكثر من ٢٠٠ ألف شخص.

ويشكل الأكراد أكبر مجموعات النازحين العراقيين من حيث العدد. فكل الأكراد العراقيين تقريبا كانوا لاجئين أو نازحين داخليين في مرحلة ما من مراحل حياتهم. ففي الأيام الأخيرة للحرب الإيرانية العراقية

في الوقت الذي انهار فيه نظام حكم صدام حسين في أبريل عام ٢٠٠٣ كانت ثلاثون عاما من التهجير الموجه من قبل الدولة قد خلفت أكثر من مليون لاجئ ونازح داخلي. ومع استمرار التمرد، ليس بوسع سلطات الاحتلال والحكومة المؤقتة والمجتمع الدولي تسهيل العودة بصورة منظمة.

للاجئين لعام ٢٠٠٤ تقدر أن عدد النازحين الداخليين العراقيين يتراوح ما بين ٨٠٠ ألف ومليون شخص. كما أنه من الصعب أيضا تقدير عدد اللاجئين العراقيين في الدول المجاورة لأن معظمهم غير مسجلين. وتقدر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن هناك على الأقل ٣٠٠ ألف لاجئ عراقي في سوريا وعددا مماثلا في الأردن. وأصبح كثير من اللاجئين الذين عادوا إلى

عام ٢٠٠٣ أضطر معظم النازحين العراقيين إلى ترك منازلهم نتيجة سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة التي استخدمت الطرد كسلاح لمعاقبة وفهر المواطنين المتمردين، ولتأمين الأراضي الزراعية ذات القيمة وموارد النفط والمياه وسحق المعارضة السياسية. ومن الصعب إحصاء عدد النازحين العراقيين، إلا أن نشرة المسح العالمي

قبيل



المقيمين والمستوطنين العرب باستخدام العنف أو احتمال تدخل جيش دولة تركيا المجاورة لصالح التركمان.

ومارست الولايات المتحدة الضغط على زعماء الحزبين الكرديين اللذين يديران منطقة كردستان العراق التي تتمتع بالحكم الذاتي (وهما الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني) للحيلولة دون طرد المستوطنين العرب بالقوة. وانصاع الحزبان في معظم الحالات لهذا الضغط وتم منع أوائل العائدين الأكراد من تسوية الحسابات باستخدام العنف مع أولئك الذين يوصفون بطريقة ساخرة بأنهم "عرب العشرة آلاف دينار". وقد فعلوا ذلك فقط بعد طمأننتهم بأنه سيتم بسرعة بدء عملية عادلة وقانونية لإتاحة الفرصة للنازحين الداخليين واللاجئين للعودة. وأبدى معظم العرب المستوطنين في الشمال استعداداً للعودة إلى الجنوب شريطة تعويضهم ومساعدتهم لتحقيق ذلك. وعلى الرغم من تجنب حدوث نزاع على نطاق واسع أدت عمليات العنف المتفرقة ومناخ الخوف والترويع إلى خلق حالات جديدة من النازحين الداخليين - قدرها المشروع العالمي للنازحين الداخليين بأنها تزيد عن ١٠٠ ألف حالة^١ - من العرب الذين كانوا يستوطنون المنطقة. وعلى الرغم من عودة الكثيرين إلى بلداتهم وقراهم السابقة في الجنوب، لا

المحليين من "عرب الأهوار". ولكن بعد سقوط نظام حكم صدام في أبريل ٢٠٠٣ بدأ المهندسون العراقيون العاملون مع سلطات التحالف المؤقتة عملية إعادة غمر المستنقعات بالمياه واستعادة النظام البيئي الذي يعتمد عليه سكان هذه المناطق. وتبقى هناك تحديات بيئية كبيرة ولكن هذا الحدث الذي يتم تجاهله في الغالب ظهر كأحد النجاحات القليلة الواضحة لعراق ما بعد صدام. وبدخل محدود من قبل المنظمات الدولية أخذ عرب الأهوار بالعودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم القديمة. وقد عاد الآن الكثير من اللاجئين الشيعة إلى بلداتهم السابقة في القرى الواقعة في مناطق أخرى في جنوب العراق. ونظراً لمتنع جنوب العراق بتجانس عرقي نسبي ونظراً لعدم جلب مستوطنين ليحلوا محل المواطنين الذين أجبروا على النزوح، فلا تواجه مسألة عودة اللاجئين والنازحين الداخليين إلى جنوب العراق الكثير من المشاكل.

انعدام استعدادية السلطات الأمريكية

قبل شن الحرب كان صانعو السياسة الأمريكيون يدركون صعوبات تسهيل العودة في شمال العراق والحاجة إلى وضع آليات منظمة وعادلة لضمان استعادة الممتلكات أو الحصول على تعويض عنها. وكان هناك إدراك تام لمخاطر احتمال قيام العائدين الأكراد بطرد

في أواخر الثمانينيات، شملت حملة الأنفال التي قامت بها الحكومة العراقية عمليات قتل جماعي، وإرغام على النزوح، وعمليات اختفاء. وتعرضت ٤٥٠٠ قرية كردية للتدمير وتم نقل ٥٠٠ ألف شخص قسراً إلى مستوطنات تسيطر عليها الحكومة "بلدات جماعية". وبالإضافة إلى تدمير المجتمع الريفي الكردي، قام صدام بزيادة تواجد العرب بصورة كبيرة حول المناطق الغنية بالنفط في كركوك والموصل، مما أرغم الأكراد والتركمان والأشوريين واليزيديين والكلدانيين والأرمنيين الذين كانوا غير قادرين أو غير مستعدين لقبول وإعلان أن أصولهم عربية على الرحيل. وتم منح حوافز كبيرة (عشرة آلاف دينار، كانت تساوي في ذلك الوقت أكثر من ثلاثة آلاف دولار) للعائلات العربية لشغل أراضي ومنازل وأعمال ضحايا التطهير العرقي.

وفي جنوب العراق تم إرغام ما بين ١٠٠ ألف و٢٠٠ ألف شيعي على النزوح. معظمهم نتيجة السحق الوحشي للمقاومة في أعقاب حرب الخليج عام ١٩٩١. كما فر كثير من المنشقين إلى الأهوار الواقعة في جنوب العراق حيث اختبأوا في الأراضي الممتلئة بالمياه والتي لا يستطيع أي جيش مدعم بالآلات الحديثة اختراقها. ورد صدام على ذلك بتنفيذ مشروع هندسي ضخم لتصفية الأهوار من المياه، مما أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من السكان

يزال آخرون - ممن لا ينتمون إلى مجتمعات يعودون إليها أو ممن يخافون من انعدام الأمن في أماكنهم الأصلية - يقيمون في المخيمات المؤقتة في الشمال، لاسيما حول الموصل.

وكان التخطيط والاستعدادات الأمريكية لعودة النازحين الداخليين واللجائئين غير ملائمة تماماً. ومع تهميش المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، اعتمدت الاستراتيجية الأمريكية على قيام مكتب خدمات المشروعات التابع للأمم المتحدة بتنسيق ومساعدة عمليات العودة في المحافظات الثلاث في كردستان العراق وعلى قيام المنظمة الدولية للهجرة بذلك في محافظات العراق الخمس عشرة في الوسط والجنوب. ووفرت الولايات المتحدة التمويل للمنظمات. لكن بعد تدهور الوضع الأمني في منتصف عام ٢٠٠٢ قامت الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة بإجلاء موظفيهما الدوليين. كما تم سحب العاملين من كردستان العراق بالرغم من أن المنطقة التي تتمتع بالحكم الذاتي هي في حقيقة الأمر أفضل بكثير من عدد كبير من غيرها من الدول الأفريقية من حيث الوضع الأمني والتي ما تزال تمارس فيها الأمم المتحدة عملياتها.

وساعدت منظمة الهجرة الدولية من خلال مكتبها الميداني الخاص بالعراق - الذي يتخذ من عمان، الأردن مقراً له - في عودة ٤٠٩٢ نازحاً داخلياً إلى ديارهم داخل العراق، وكذلك في عودة رعايا الدول الأخرى الذين يسعون إلى مغادرة العراق. وتعتبر منظمة الهجرة الدولية نقطة لقاء محورية للوكالات لتقديم المواد غير الغذائية إلى العراقيين النازحين في المحافظات الخمس عشرة غير الكردية وتقوم بتوزيع البطاطين، ومواقد الطهي وسخانات المياه، والفرشات والملاءات البلاستيكية والأوعية والملابس بالإضافة إلى نقل المياه إليهم. واستطاعت منظمة الهجرة الدولية مساعدة نسبة ضئيلة فقط من النازحين الداخليين. وما زالت تقوم بإعداد بيانات محددة عن النازحين الداخليين في المحافظات وعن احتياجاتهم المادية واحتياجاتهم الخاصة بالحماية.

وحتى لو بقي موظفو الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية داخل البلاد فليس من الصواب تكليف مكتب خدمات المشروعات التابع للأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية بمسؤوليات كبيرة تتعلق بهذا العدد الكبير من النازحين. فعلى خلاف صندوق الطفولة التابع للأمم المتحدة (اليونيسف) وعدد من المنظمات غير الحكومية لم يتوفر لأي من الجهازين قدر كاف من الخبرة في العراق. وكذلك فإن منظمة الهجرة الدولية ليست وكالة تابعة للأمم المتحدة - على الرغم من أنها جزء من فريق الأمم المتحدة الخاص بالعراق الذي يضم ٢٢

وكالة - ولكنها مع ذلك وجدت نفسها تقوم بتصريف مسؤوليات تتولاها بصورة أكثر طبيعية المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في حالات الطوارئ. ولم يسمع النازحون الداخليون واللجائئون الذين تحدث إليهم في كركوك وبغداد والمحافظات الكردية مطلقاً بالمنظمة الدولية للهجرة وقد يعكس هذا الطبيعة الأولية لأنشطة هذه المنظمة في العراق.

وإلى جانب سوء اختيار سلطة التحالف المؤقتة للشركاء فإن المهام المتداخلة والافتقار إلى التنسيق ما بين المكاتب الإقليمية وقياداتها في العراق، والوزارات الجديدة في بغداد، والحكومات البلدية، والسلطات الكردية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أدى إلى زيادة تفاقم عجز السلطة عن التعامل مع ملف النازحين الداخليين واللجائئين.

وقد تم تشكيل لجنة مطالبات الممتلكات العراقية لوضع الإطار القانوني والإجرائي الذي يستطيع ملاك الأراضي الذين أرغمهم نظام حكم صدام على النزوح بالقوة من خلاله تلقي التعويضات أو استعادة ملكيتهم. وفي نشرة الهجرة القسرية ٢١ (FMR21) لفتت "آن ديفيز" الانتباه إلى الافتقار إلى المشاركة المحلية في تشكيل لجنة مطالبات الممتلكات العراقية وعدم اهتمام سلطة التحالف المؤقتة بغياب آليات التنفيذ وأثناء قيامي ببحثي اكتشفت أن مسؤولي سلطة التحالف المؤقتة المسؤولين عن النازحين في كركوك عاجزين عن التعرف من قيادتهم في بغداد عما إذا كان قد تم تشكيل لجنة مطالبات الممتلكات العراقية أم لا وأنه إذا كان قد تم تشكيلها فمتى ستبدأ عملها في منطقتهم. وأدركوا أنهم في موقف صعب وإنه كان بوسعهم الاستفادة من المساعدة من جانب خبراء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ممن لديهم خبرة بقضايا الممتلكات في مواقف أخرى لما بعد النزاعات. ونظراً لعجزهم عن وضع إجراءات للتحقيق أو المطالبات، فقد طلبوا ببساطة من النازحين الداخليين البقاء حيث هم والامتناع عن تقديم أي مطالبات. وفي نهاية المطاف فتحت لجنة مطالبات الممتلكات العراقية مكاتب لها في أقاليم العراق المختلفة في مارس ٢٠٠٤ وبدأت في تلقي المطالبات بعد ذلك بشهور قليلة. ولم يتم حتى الآن البت في أي من المطالبات التي تم تقديمها والتي بلغت ١٩ ألف مطالبة.

ومع بقاء التقدم الذي يحرزه المسؤولون الأمريكيون والحكومة العراقية المؤقتة بدأت أعداد متزايدة من النازحين الداخليين في العودة، لاسيما إلى كركوك. وفي هدوء يتجاهل زعماء الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني

- المهتمون بتريسيخ نفوذهم في كركوك الغنية بالنفط وخلق حقائق على الأرض في إطار الإعداد للانتخابات العراقية المقررة - التعليمات الأمريكية بإبقاء الوضع على ما هو عليه ويبدو في بعض الحالات أنهم ضغطوا على الأكراد للعودة إلى كركوك. ولا يريد كثير من المستوطنين العرب بدورهم العودة إلى الجنوب حتى يتأكدوا من الحصول على التعويضات والمساعدات بينما تزوج آخرون من أهالي شمال العراق وأنجبوا أطفالاً هناك ويعتبرون المنطقة موطنهم. كما زاد المتمردون السنة من أنشطتهم في المنطقة، وبذلك دفعوا المستوطنين العرب الشيعة إلى عدم الرحيل.

وهناك أزمة كبيرة على وشك الانفجار تتركز على النازحين الداخليين واللجائئين، لاسيما في كركوك. وتقع مسؤولية العنف الذي قد يندلع على كل من المتمردين العراقيين والولايات المتحدة - المتمردون لخلقهم ظروف لا تستطيع فيها المنظمات الإنسانية الدولية وجهود إعادة الإعمار تحقيق مهامها والولايات المتحدة لافتقارها إلى الإعداد والتركيز والإرادة لمعالجة قضية العائدين بطريقة مناسبة.

ديفيد رومانو زميل أبحاث بعد درجة الدكتوراه بجامعة ماكجيل بمونتريال. وقضى الفترة من أكتوبر ٢٠٠٣ إلى مايو ٢٠٠٤ في إجراء بحث في العراق.

البريد الإلكتروني:

daveromano@yahoo.com، لمزيد من

المعلومات، أنظر: هيومان رايتس ووتش،

المطالبات في النزاع: تغيير التطهير العرقي

في شمال العراق، سبتمبر ٢٠٠٤. وعلى شبكة

الإنترنت: <http://hrw.org/reports/2004/>

iraq0804، ويمكن الإطلاع على تقرير

المشروعات العالمية للنازحين الداخليين

الخاص بالعراق: على موقع

www.db.idpproject.org. ويمكن الإطلاع

على برنامج منظمة الهجرة الدولية الخاص

بالعراق على موقع: www.iom-iraq.net.

١ ربما يبلغ الحد الأقصى للتقدير مائة ألف حالة. وتشير بعض المصادر إلى احتمال وجود عشرة آلاف حالة فقط.

٢ "إعادة الأرض وحقوق الملكية" بقلم/آن ديفيز، نشرة الهجرة القسرية (FMR21).